Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (1): 597-616
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.1.31

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Impact of Government Quality on Economic Growth in Selected Developing Countries (1996–2022)

Nazar Sdeeq*, Saif Abdullah Mustafa
College of Administration and Economics/University of Mosul

Abstract: This study aims to analyze and measure the impact of governmental institutional quality, represented by the six governance indicators during the period (1996–2022). The study relies on panel data comprising a set of variables to explaining the relationship. The sample includes 24 developing countries was selected, based on data availability and their geographical diversity from the world. To achieve the objectives of the study, Panel Autoregressive Distributed Lag (Panel ARDL) model was employed to examine the short-run and long-run relationships between economic growth and a set of government variables. Several macroeconomic variables were included as independent variables, such as inflation and the unemployment rate. The importance of this research stems from the fact that government performance variables play a crucial role in improving economic resources in developing countries. Many developing countries possess similar economic resources, Bu the efficiency of utilizing resources largely depends on governmental quality. Accordingly, the important questions are: Do governance indicators have a significant impact on economic growth? If so, what is the best magnitude of their impact in the selected countries, and which of these indicators exerts the strongest influence?. The research hypothesis centers on the idea that the variables of political stability and controlling corruption are the most influential on the economic development in the study sample, and that this can only be achieved through the cooperation of society with good government. Empirical results reveal the existence of a long-run equilibrium relationship among the study variables. Furthermore, the findings indicate that government quality indicators have a positive and statistically significant impact on economic growth. Control of corruption and political stability have the strongest effects, they confirming the study's hypothesis. The study recommends strengthening the quality of governmental institutions and improving governance indicators, reducing excessive reliance on external borrowing, promoting export-oriented policies, and maintaining overall macroeconomic stability in order to achieve sustainable economic growth in developing countries.

Keywords:
Governmental Quality, Panel ARDL Model, Political Stability, Control of Corruption, Economic Growth.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	17 Mar. 2026
Received in revised form	21 Jun. 2026
Accepted	21 Jun. 2026
Available online	30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Nazar Sdeeq
College of Administration and Economics/University of Mosul

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (1): 597-616
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.1.31

تأثير الجودة الحكومية في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للمدة 1996-2022

نزار صديق الياس القهواجي **سيف عبد الله مصطفى**
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

يهدف البحث لتحليل وقياس تأثير الجودة المؤسساتية الحكومية أو متغيرات الحوكمة الست في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للمدة (1996–2022)، وبعد أن تم الاعتماد على بيانات بانل لعدد من المتغيرات التي عددناها الأهم في تحديد العلاقة المذكورة في 24 بلدا ناميا تم اختيارهم بعناية بحسب ما هو متوفر من بيانات وتنوعهم ليمثلوا اقاليم مختلفة من العالم، استخدمت الدراسة أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للبيانات اللوحية (Panel ARDL) للكشف عن وجود علاقة في الأجلين القصير والطويل بين النمو الاقتصادي ومجموعة من المتغيرات الممثلة للأداء الحكومي أو الجودة الحكومية، وكان من ضمن المتغيرات المستقلة بعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالـ (التضخم، ومعدل البطالة وهو الوجه المعاكس للتوظيف).تبرز أهمية البحث بان المتغيرات الخاصة بالحوكمة والأداء الحكومي لها أثر كبير في تحسين وادارة الموارد الاقتصادية، وخاصة في البلدان النامية، إذ على الرغم من وجود الموارد نفسها في البلد النامي، إلا أن كفاءة استخدامها بصورة صحيحة وكفوءة يتوقف على نوعية المتغيرات الحكومية المتحكمة والموجهة لها. ولهذا السبب تم طرح سؤال مهم جدا وهو (هل هناك تأثير فعلي للمؤشرات الحكومية في النمو الاقتصادية؟ وإذا كان كذلك كم يبلغ تأثيرها في البلدان التي تم اختيارها؟ وأي من هذه المتغيرات لها السبق في التأثير مقارنة بغيرها؟). أما فرضية البحث تتمحور في أن متغيري الاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد الاكثر تأثيرا في التنمية الاقتصادية لعينة الدراسة، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بتكاتف المجتمع مع الحكومة الجيدة. ولقد اظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما تبين أن متغيرات الجودة الحكومية تؤثر بصورة إيجابية ومعنوية في النمو الاقتصادي، وكان الأكثر تأثيراً متغيري (السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي)، مما يؤكد الفرضية التي تم تبنيها عن أهمية الحوكمة الرشيدة في دعم النمو الاقتصادي في البلدان النامية.. وبناءً على ذلك توصي الدراسة بضرورة تعزيز جودة المؤسسات الحكومية وتحسين مؤشرات الحوكمة، والحد من الاعتماد المفرط على الديون الخارجية، مع دعم سياسات تنشيط الصادرات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في البلدان النامية.

الكلمات المفتاحية: الجودة الحكومية، أنموذج (ARDL Panel)، الاستقرار السياسي، السيطرة على الفساد، النمو الاقتصادي.

المقدمة

تعد المؤسسات الحكومية جزءًا أساسيًا من عملية الحوكمة، إذ تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي. والذي يشير إلى مجموعة من القواعد والعمليات التي تنظم إدارة المؤسسات وتوجهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ويعود الفضل في تناول هذا الموضوع إلى العديد من المفكرين، لكن يُعد ماكس ويبر من أوائل العلماء الذين ناقشوا أهمية المؤسسات في تشكيل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، إذ أشار إلى دور البيروقراطية كعنصر أساسي في الإدارة الحكومية.

في الفكر المؤسسي القديم، كان التركيز على كيفية تنظيم المؤسسات الحكومية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. واعتبرت هذه المؤسسات بمثابة أدوات لتحقيق العدالة والتنمية، حيث كانت تعتمد على مبدأ السلطة الشرعية لضمان فعالية الأداء الحكومي.

أما في الفكر المؤسسي الحديث، فقد تطورت المفاهيم لتشمل أهمية الحوكمة الرشيدة، والتي تعني تحسين الأداء الحكومي من خلال الشفافية والمساءلة. تعد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) من المؤسسات الرائدة في هذا المجال، إذ وضعت معايير للحكم الرشيد تهدف إلى تعزيز جودة المؤسسات الحكومية وتأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

تشير الدراسات إلى أن الجودة الحكومية تؤدي دورًا حاسمًا في تحسين الأداء الاقتصادي للدول. فمثلاً، أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي أن تحسين نوعية الإدارة في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نقطة مئوية واحدة سنويًا. وتعزز الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث: أن هناك مؤشرات مؤسسية مسؤولة عنها الدولة والمجتمع، تعد العنصر الحاسم في التأثير في ثقافة المجتمع، وادارته، وتوجيهه وتحديد ثقافته، والسؤال الأساس المطروح (هل هناك تأثير فعلي للمؤشرات الحكومية في التنمية الاقتصادية؟ وإذا كان كذلك كم يبلغ تأثيرها في الدول التي تم اختيارها؟).

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل وقياس تأثير الجودة المؤسساتية الحكومية بمؤشراتها الست في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للمدة (1996–2022)، وتوضيح أي من المؤشرات الحكومية الأكثر فعالية.

أهمية البحث: أن المؤشرات الحكومية (المؤسساتية) تعبر عن الجودة الحكومية، ووفقا للمدرسة المؤسساتية الحديثة فأن هناك علاقة قوية وتأثير قوي للدور المؤسساتي الحكومي في التنمية الاقتصادية، ويعتقد بأن معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بل قارة افريقيا تعاني من قصور وضعف في هذا المجال، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في الكشف عن حجم جودة الحكومة في التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث: يعد متغيري الاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد الاكثر تأثيرا في التنمية الاقتصادية، وفي التأثير على المستوى الثقافي والتعليمي للمجتمع، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتكاتف المجتمع مع الحكومة الجيدة (Good Government).

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالأدوات الرياضية، والرسوم والأشكال البيانية، والقياس الكمي الاقتصادي.

هيكلية البحث: لقد تم تضمين البحث من ثلاثة مباحث رئيسة من غير المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، إذ تألف المبحث الأول من الجانب المفاهيمي وتم فيه توضيح المفاهيم الآتية (الحوكمة، الرفاهية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، والعلاقة بين الحوكمة والرفاهية والتنمية، ومؤشرات الحوكمة التي تم اعتمادها من قبل البنك الدولي). واحتوى المبحث الثاني تفصيلا عن الجانب المفاهيمي للمدرسة المؤسساتية تم فيه توضيح كل من المدرسة المؤسساتية القديمة، وأهم التغييرات والآراء التي حصل فيها من تغيير من قبل المدرسة المؤسساتية الحديثة، تلاه قسم جديد يوضح فيه اهم الفروق بين افكان المدرسة المؤسساتية قديما وحديثا، وتم ختام هذا المبحث بأهمية وأبعاد دور الحوكمة وقوة تأثيرها في تحقيق وادارة وتسريع التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. وفي المبحث

الثالث تضمن البحث توضيحا بسيطا في كيفية بناء واختيار متغيرات الانموذج القياسي وفقا للدراسات السابقة، إذ تم تجميع البيانات وبناء الانموذج، تلاه عملية القاس والتحليل. وفي النهاية توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي عدت مناسبة من خلال التطبيق والتحليل.

المبحث الأول: مفاهيم عامة عن الحوكمة والمؤشرات الحكومية والرفاهية الاقتصادية

أولاً. مفهوم الحوكمة: تعرف الحوكمة على أنها قدرة الحكومة على صنع واتخاذ القرار وفرض القانون وتقديم الخدمات من خلال مؤسساتها، بغض النظر عما إذا كانت هذه الحوكمة سلطوية أم ديمقراطية.

وتختلف نوعية الحكومة أيضا من حيث نوعية المؤسسات الأهداف المرجوة، فمؤسسات الدولة العامة والمتنوعة إذا عملت من أجل كسب واسترضاء الجمهور وتحقيق مصالحهم العامة تعد جودة حكومية عالية، في حين إن الحكومة إذا كانت غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة لأجل الصالح العام وخدمتهم ولا تحقق مصالح المجتمع عندئذ تعد الحكومة ذات جودة رديئة أو غير جيدة (القهواجي، 2019: 127).

تمثل الحوكمة إحدى الركائز الاساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية؛ وهي تتضمن مبادئ مثل: (العدالة، والمشاركة، والشفافية، وسيادة القانون، والمساءلة). إذا تم تطبيق هذه المبادئ بفاعلية وكفاءة، فإنها ستسمح بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. واعترافا بالدور المهم الذي تلعبه الحوكمة وكفاءة المؤسسات في عملية التنمية، يسعى الهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان السلام، والعدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، وشاملة على جميع المستويات. ويركز هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة الـ (17) إلى تحقيق الاستقرار، وضمان حقوق الانسان، وتعزيز الحوكمة القائمة على سيادة القانون من خلال ضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع، وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، والحد من الفساد، وضمان وصول المواطنين إلى المعلومات، وحماية الحريات الاساسية، واتخاذ القرارات بطريقة سريعة الاستجابة وشاملة (فهمي وهاشم، 2024: 14).

ثانياً. وتعرف الرفاهية الاقتصادية: من جانبين أحدهما لغوي والآخر اقتصادي، فالجانب اللغوي له معان كثيرة لين العيش، ورقّه العيش، والرفاه المادي وهو التنعم، أي سعة العيش، وأصل الرفاهية: الخصب والسعة في المعاش ومن الناحية الاقتصادية فأن الرفاهية ترتبط بالسعادة ورغد العيش وقد عرفت بأنها " ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الامكانيات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق أقصى إشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع وقد عرف الاقتصادي بيجو الرفاهية الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الرفاهية التي يتنعم بها المجتمع والذي يتناول المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (الطيب والطيب، 2021: 77).

ثالثاً. مفهوم التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها نمو اقتصادي مستمر ومتواصل لمدة زمنية طويلة كافية لإحداث تغييرات هيكلية ونوعية في اقتصاد البلد المعني، لأن النمو الاقتصادي يركز على توفير الأعمال وزيادة عددها واستمرارها وتوسيعها في الأمد القصير، في حين التنمية الاقتصادية تقود إلى تحسن نوعي واضح في الأجور والرفاهية الاقتصادية للفرد

والمجتمع ومن ثم أحداث تغييرات هيكلية نوعية في الاقتصاد القومي تصل لحد تغييرات في البنى التحتية وتغييرات اجتماعية (Feldman and Kemeny, 2014: 1).

ويعد الدخل أحد الوسائل المهمة التي تقود للتنمية الانسانية، وهو ليس الوسيلة الوحيدة لذلك، لأن المنافع من الدخل إذا لم تترجم باتجاه تحسين حياة الانسان عندئذ لا نفع منه، وعليه فأن النمو الاقتصادي ضروري ولكنه ليس كافيا للتنمية الاقتصادية والانسانية، لأن نوعية النموالاقتصادي وليس كميته هو الأساس (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2008: 14).

أما **النمو الاقتصادي:** فهو يعرف من وجهة نظر المنظرين الاقتصاديين كـ (ريكاردو Ricardo, 1819 وسولو Solow, 1956 وأخرين)، يشبهونه كـ(آلة) تنتج السلع والخدمات نتيجة لاستخدام عناصر الانتاج من عمل وآلات ومعدات، ومواد أولية. فالنمو الاقتصادي ينشأ من خلال الزيادة في الناتج الكلي، وقد ينشأ من اضافة عناصر انتاج جديدة أو من خلال التحسن التكنولوجي والابتكار، أو تحسين الكفاءة الانتاجية في ترجمة وتحويل المدخلات إلى مخرجات (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2002: 13-15).

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه التغيير التدريجي بالزيادة المستمرة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، فضلا عن الزيادة الحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل (الزبيدي، 2018: 242).

رابعاً. العلاقة بين الحوكمة والرفاهية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية: إن العلاقة بين الحوكمة والرفاهية الاقتصادية علاقة وثيقة ومترابطة إذ تؤثر الحوكمة بشكل مباشر أو غير مباشر على تحقيق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية وزيادة الرفاهية الاقتصادية وتتضمن هذه العلاقة اتجاهات عدة منها:

1. تعزيز الاستقرار الاقتصادي: فالحوكمة الجيدة تشمل الشفافية والمساءلة وسيادة القانون وهذا يسهم في خلق بيئة اقتصادية آمنة ومستقرة لجذب المستثمرين والاستقرار الاقتصادي يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية مستدامة مما يؤدي الزيادة الرفاهية الاقتصادية.
2. تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد: الحوكية العادلة تضمن توزيعاً متوازناً للثروات ما يساهم بتقليل التفاوت الاقتصادي، إذ إن سياسات الحوكمة تعطي الأولوية للفئات الأقل حظاً مسا يؤدي لتحسين مستوى المعيشة والرفاهية.
3. تحسين جودة الخدمات العامة: من خلال حوكمة فعالة يتم فيها تحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والتي تعد من أهم مقومات الرفاهية، وهذا يؤدي تحسين إنتاجية الأفراد وزيادة النحل القومي.
4. مكافحة الفساد: الأنظمة الحكومية الجيدة تقلل من مستويات الفساد مما يعني أن الموارد تستخدم بكفاءة أكبر لصالح المجتمع بدلاً من هدر الأموال أو سوء استخدامها.
5. تحقيق النمو الاقتصادي الشامل: الحوكمة تؤثر على تبني السياسات الاقتصادية الفعالة التي تدعم النمو الاقتصادي الشامل إذ تشمل جميع شرائح المجتمع.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (1): 597-616
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.1.31

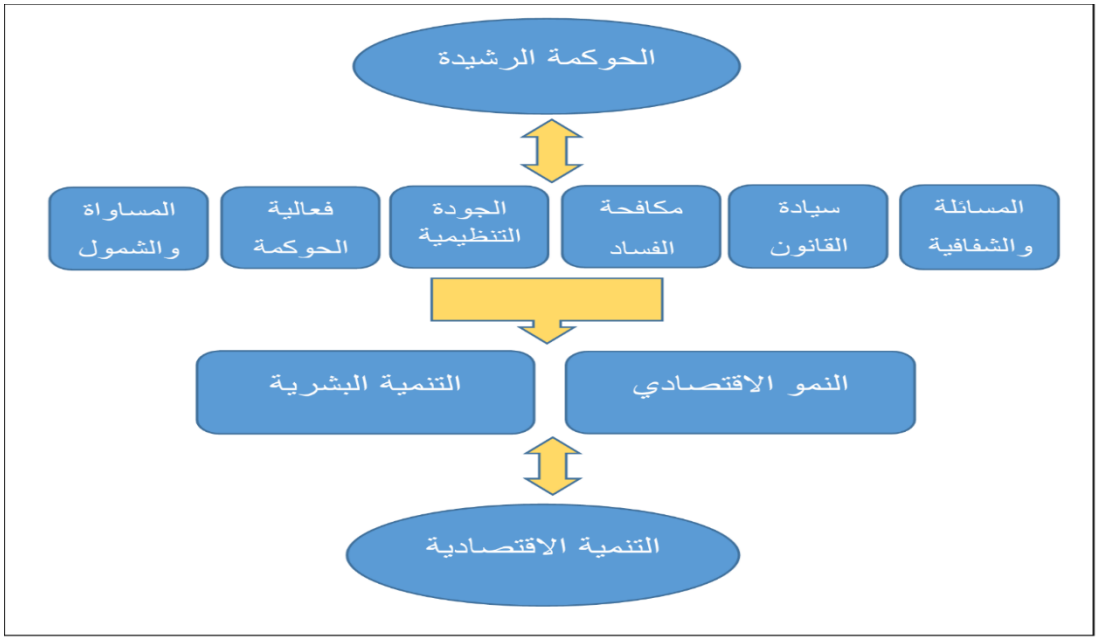

شكل (1): العلاقة بين حسن استخدام مؤشرات الحوكمة والتنمية الاقتصادية

المصدر: فهمي، هايدي علي وهاشم، هبة يوسف، (2024)، " الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية: الفرص والتحديات (دراسة حالة للتجربة المصرية خالل الفترة 2002-2022)"، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، مجلد: 3، العدد: 2024: 15.

تعد الحوكمة الجيدة التي تتصف أيضا بـ (الحكومة الرشيدة) بأنها حجر الأساس لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع والأفراد وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهي تحمل في داخلها معاني كثيرة تتعلف بتنوع المؤشرات الحكومية التابعة لها، وهي تتضمن أيضا بيئة مستقرة وشفافية عالية وأداء حكومي كفوء، بما يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي العادل والمستدام مما يؤثر ايجابيا في تحسن جودة حياة أفراد المجتمع.

خامساً. مؤشرات الحوكمة: إن متغيرات الحوكمة تشير إلى الأبعاد التي يتم قياسها وتحليلها لتقييم مستوى الحوكمة لبلدان العالم، وهذه المتغيرات تمثل بعض الجوانب التي تؤثر فيها على الأداء الاداري والتنظيمي والسياسي، وتكون هذه المتغيرات مترابطة ومكملة لبعضها البعض، ويمكن تفصيل هذه المتغيرات كما تم تثبيتها من قبل اقتصاديين معروفين مثل (ارت وكراي، واخرون)، وهي كالآتي:

1. **التصويت والمسائلة**: يعرفها البنك الدولي على انها الاجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة ومؤسساتها الخاصة بالرقابة على جميع الموظفين للقطاع العام والخاص، فهي قدرة الحكومة على مسائلة الموظف والعامل الرسمي وغير الرسمي في القطاع العام والخاص ومحاسبته في حال هناك خروج عن القانون في الجانب التطبيقي أو العملي أو أثناء أداء المهام في العمل (عبد الوهاب، 2019: 323).
2. **الاستقرار السياسي وغياب العنف**: يركز هذا المؤشر على امكانية الحكومة أو الدولة على مواجهة عدم الاستقرار السياسي من خلال عدة وسائل تتبعها الحكومة الأفعال غير الدستورية مثل تلك المتضمنة للعنف، أو الحث عليه، وموجهة ذلك باجراءات قانونية ودستورية (محمود، 2012: 132).
3. **السيطرة على الفساد:** هذا المؤشر يحدد مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مصالح خاصة (الفساد) وتشمل المحسوبية والمنسوبية، والفساد الاقتصادي، كما إن هذا المؤشر يميز بين اشكال وحجم الفساد

إن كان صغيرا أم كبيرا، خطيرا أم اعتياديا (جالوس، 2023: 3).

4. **الفعالية الحكومية:** يقيس هذا المؤشر مدى نوعية الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة ويقيس كيف تعمل الحكومة تحت الضغوطات التي تواجهها (عبد القادر، 2023: 94).
5. **الجودة التشريعية:** وهذا المؤشر يقيس مدى رضا المواطن على قرارات اصحاب القرار في الحكومة الذين يستندون على القانون والعدالة ويجب عليهم توفير فرص متساوية لجميع الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومدى استجابة السلطة التي تحكم طلبات المجتمع والأفراد وتحقيقها، وترتبط هذه الفقرة مع فقرة المسائلة وذلك في تحقيق عدالة اجتماعية بين طبقات المجتمع المختلفة (محيميد، 2021: 245).
6. **حكم القانون**: ويشير هذا المتغير إلى قوة السلطة القانونية في الحفاظ على الممتلكات والانفس واشاعة الأمن والنظام بين الناس، وتنظيم الممتلكات والدخول (الويسي وقاسم، 2024: 967)

المبحث الثاني: أهم افكار المدرسة المؤسساتية القديمة والحديثة، والرفاهية الاقتصادية

مر الفكر الاقتصادي المؤسسي بمسار تاريخي صعب أثناء تطوره، وتمثل ذلك بعدة مراحل فكرية، رافق كل مرحلة منها تجديد في المنهجية والأسس النظرية. بما يتناسب مع كل مرحلة ينشأ اتجاه مستقل آخر مقابل. ويمكن تشخيص مسارين رئيسيين للفكر المؤسسي وهما الفكر الاقتصادي المؤسسي القديم، والثاني هو الفكر الاقتصادي المؤسسي الجديد أو الحديث الذي يعد اليوم اتجاها فكريا جديدا من نوع فريد في الفكر الاقتصادي، يستند إلى المبادئ النظرية للتحليل الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، من حيث تحديد الاتجاهات في تطور الاقتصاد، فضلا عن استخدامه للأدوات المنهجية للمدرسة التاريخية الألمانية من خلال ادخال منهجية دراسة المشاكل الاجتماعية والنفسية لتطور المجتمع (Salmova, 2021: 1).

تتناول المدرسة المؤسساتية الاقتصادية دور المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي وتأثيرها على الرفاهية الاقتصادية، ويمكن تقسيم مسار هذه المدرسة إلى اتجاهين رئيسين؛ المدرسة المؤسساتية القديمة والمدرسة المؤسساتية الحديثة وكالآتي:

أولاً. المدرسة المؤسساتية القديمة (OIS)– Old Institutional: تأسست المدرسة المؤسساتية القديمة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وركزت على كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على الاقتصاد، ومن أبرز المفكرين في هذه المدرسة:

1. ثورستين فيبلين: قدم مفهوم "الطبقات المميزة" وصاحب نظرية الطبقة المترفة: قدم افكاره في دراسة اقتصادية للمؤسسات عام (1899) وناقش فيها كيف تؤثر العادات والتقاليد على السلوك الاقتصادي، وهو عالم اقتصادي واجتماعي أمريكي، يعد قائد حركة الاقتصاد المؤسسي.
2. جون كينيث جالبرث: تناول دور المؤسسات في الاقتصاد الحديث وكيف تؤثر على التوزيع والرفاهية.
3. دوروتي كريج: ركزت على تأثير المؤسسات الثقافية والاجتماعية على الاقتصاد.
4. ألفريد مارشال: رغم أنه معروف بفكره الكلاسيكي، إلا أنه ساهم أيضًا في تطوير الفكر المؤسسي من خلال دراسة تأثير المؤسسات على السوق.

ثانياً. المدرسة المؤسساتية الحديثة (NIS-New Institutional School): ظهرت المدرسة الحديثة في منتصف القرن العشرين، إذ تميزت باستخدام أدوات التحليل الكمي والنظريات الاقتصادية المعاصرة. من أبرز المفكرين في هذه المدرسة:

1. دوغلاس نورث: درس كيف تؤثر المؤسسات على الأداء الاقتصادي عبر الزمن، مشددًا على أهمية الحقوق القانونية والملكية.
2. رونالد كوس: قدم مفاهيم حول تكاليف المعاملات وكيف تؤثر على هيكل المؤسسات.
3. إلينور أوستروم: تناولت إدارة الموارد المشتركة وكيفية تأثير القواعد المؤسسية على التعاون.
4. أوليفر ويليامسون: قدم نظريات حول تكاليف المعاملات وأهمية الهياكل المؤسسية.

ثالثاً. الفروقات الرئيسة بين المدرسة المؤسساتية القديمة والحديثة: تختلف المدرسة المؤسساتية القديمة عن المدرسة المؤسساتية الحديثة في جوانب رئيسة عدة، تتعلق بالمنهجية، والتركيز، والأفكار الأساسية. ويمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول (1): أهم نقاط الاختلاف بين المدرسة المؤسساتية القديمة والحديثة

الاتجاهات التأثير	المدرسة المؤسساتية القديمة	المدرسة المؤسساتية الحديثة
الفكر من والى	من القانون والسياسة الى الاقتصاد	من الاقتصاد الى القانون والسياسة
المنهجية المعتمدة	الافكار مستمدة من علم (النفس والقانون والسياسة)	التقليديون الجدد عند الكلاسيك (باعتماد اساليب الاقتصاد الجزئي، ونظرية المباريات)
المنهج العلمي	الاستقرائي (من الجزء الى الكل) عند التحليل	الاستنتاجي (من الكل الى الجزء) عند التحليل
تركيز العمل	العمل الجماعي	العمل الفردي الممستقل
التحليل	الكلي (في التعميم)	منهجية علمية خاصة بالفكر

Salamova, A, (2021), " Basic theories of modern institutionalism", SHS Web of Conferences 94, 03001, (2021), "State. Politics. Society" 2021, pp2-4.

بشكل عام، بينما تركز المدرسة القديمة على تأثير المجتمع والثقافة على الأفراد، فأن المدرسة الحديثة تركز على كيفية تأثير المؤسسات والحوكمة على سلوك الأفراد وقراراتهم الاقتصادية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي: قياس وتحليل الانموذج المعتمد في الدراسة

3-1. جمع البيانات وبناء الانموذج القياسي: في علم الاقتصاد القياسي، تسمى مراحل بناء الانموذج القياسي بـ(منهجية البحث) وهي تتطلب بناءً للنموذج القياسي المستخدم في البحث، إذ تتألف هذه المنهجية بصورة عامة من أربع مراحل أساسية وهي كالآتي (السيفو، 2003: 120) و(بخيت وفتح الله، 2002: 24-25).

1. **مرحلة توصيف النموذج**: وتعد هذه المرحلة من أهم وأصعب مراحل البحث في الاقتصاد القياسي وتتضمن خطوات عدة يمكن ذكرها بالآتي:

أ. تحديد المتغير المعتمد والمتغيرات التفسيرية في الانموذج: ومن خلال ما تم تقديمه من توصيف يمكن القول بأن (النمو الاقتصادي يتأثر بمجموعة من المتغيرات المستقلة وهي (X1, X2,X3....Xn) ويمكن صياغة هذه العلاقة الدالية بالآتي:

$$Y= f (X1, X2, X3.....Xn) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

إذ إن (Y) تمثل لوغاريتم متوسط دخل الفرد أو النمو الاقتصادي مقيم بالقوة الشرائية المعدلة، وهو يمثل المتغير المعتمد، أما المتغيرات (X3, X4, X5, X6,X7,X8) يمثلون المتغيرات المستقلة.

ب. التوقعات النظرية المسبقة حول اشارة وحجم المعاملات المقدرة في النموذج، اعتمادا على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة بأن (X1 ±) الذي يمثل رصيد الدين الخارجي، يعتقد بأن له تأثير ايجابي أو سلبي والسبب أن الكثير من البلدان تستدين من الخارج لتمويل النفقات العامة ولدعم الاستثمار المحلي، أو لسد فجوة الادخار أو سد فجوة النقد الأجنبي بحسب الحاجة لتلك الأموال، ففي حالة كون عبء الدين العام تحت السيطرة أي أقل من حجم الناتج القومي أو المحلي، فأن تأثيره يكون ايجابيا خصوصا إذا كان هناك كفاءة حكومية في استغلال هذه الديون في مكانها الصحيح، والعكس بالعكس، في حين كلما زاد الدين **الخارجي** وتراكم اكبر من الناتج القومي أو المحلي معناه ليس هناك حلول اقتصادية في تمويل العجز للموازنة الا بالدين الخارجي، وإن هناك تراكمات متزايدة وضغوط اقتصادية كبيرة على الموازنة العامة وزيادة واضحة في خدمة الدين العام لا يمكن سدادها (EPAPHRA and MESIET, 2021: 175) وتشير دراسة ايبا فرا وميسيت التي تناولت 45 اقتصادا افريقيا، إلى هذا الأثر الايجابي لنسبة الدين العام في المتغير التابع وهو لوغاريتم متوسط دخل الفرد والذي يمثل (النمو الاقتصادي). أن العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي تم دراستها من قبل العديد من الدراسات المتخصصة كما في دراسة جورجيو واخرون (2016) التي تناولت منطقة غرب أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تبين بأن العلاقة غير خطية على شكل "منحنى لافر" الجرسي، مما يؤكد نظرية تراكم الديون التي تقول إن تراكم الدين الخارجي الذي يتجاوز **عتبة** معينة يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي النمو الاقتصادي. وتؤكد النتائج أيضًا تأثير المزاحمة لارتفاع رصيد الدين الخارجي يحد من استخدام الموارد المحدودة (الإيرادات) المحدودة من توجيهها إلى القطاع العام المنتج التي من شأنها تسريع النمو الاقتصادي (Jarju et al, 2016: 5).

أما المتغير (X2 ±) والذي يمثل التضخم أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك؛ يتوقع تأثيره أيضا بين الموجب والسالب إذ يشير الاقتصادي المعروف (Barro, 2013: 84) إلى أن التضخم إذا كان أقل من 10% يكون محفزا للاقتصاد على تحقيق النمو ورواج الأعمال ولكن أكثر من ذلك كلما ازداد يكون تأثيره مؤذٍ أكثر في الاقتصاد والأعمال والتشغيل (ضرره اكبر في المتغيرات الكلية).

أما المتغيرات المستهدفة وهي (X3.....X8) فهي متغيرات الحوكمة والتي تمثل الجودة الحكومية، والتي سنقوم بدراستها، إذ تشير الدراسات إلى أن الأداء الحكومي (متوسط المتغيرات الخاصة بالحوكمة) كلما كان ذو جودة عالية، كلما كانت النتائج الاقتصادية في تحسن، وتحقيق نتائج أفضل على مستوى الاقتصاد القومي والمتغيرات الكلية وهذا معناه بأن العلاقة (+) ايجابية.

ج. الصيغة الخطية والرياضية للانموذج إذ يمكن تقدير النموذج الرياضي بعلاقة تامة وكما يأتي:

$$Y= a+ b1X1_{it}+b2X2_{it} +b3X3_{it} +\dots\dots+ b3X3_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$

إذ إن الصيغة الخطية لا تأخذ بنظر الاعتبار اشارة المعلمة إن كانت ايجابية أم سلبية، في حين أن الصيغة الرياضية تأخذ بنظر الاعتبار الاشارة وفقا للنظرية الاقتصادية ولكل متغير مستقل وعند اضافة المتغير العشوائي (ei) ستصبح المعادلة قياسية وكالآتي:

$$Y= a+ b1X1_{it}+b2X2_{it} +b3X3_{it} +\dots\dots+ b3X3_{it} + u_{it.} \dots\dots\dots\dots\dots 3$$

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (1): 597-616
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.1.31

2-3. مرحلة الأولى: التوصيف الاحصائي للمتغيرات: تشير نتائج الاختبار في الجدول أدناه إلى أن الإحصائيات الوصفية باستخدام 648 مشاهدة في عينة هذا البحث تظهر أن المتغيرات المختبرة لها تأثير كبير، إذ يحدث أكبر انتشار في التضخم ونسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي (X2, X10)، اللذان يظهران تباينًا أعلى من المتغيرات الأخرى.

جدول (2): ملخص عن التوصيف الاحصائي للمتغيرات المعتمدة في الدراسة

X11	X10	X8	X6	X2	X1	LN_PC	Subject
8.3	29.7	39.6	41.7	9.0	45.4	8.8	Mean
7.6	26.3	40.0	41.8	4.2	39.6	8.9	Median
29.8	78.8	71.0	66.6	1058.4	134.9	10.6	Maximum
0.6	6.7	2.5	19.5	-7.1	2.6	6.6	Minimum
5.3	13.7	11.9	7.2	44.7	26.1	0.8	Std. Dev.
0.9	1.0	-0.2	0.0	20.6	0.8	-0.5	Skewness
3.8	3.5	2.8	3.7	475.0	3.2	2.6	Kurtosis
97.6	107.4	5.7	12.0	6059886.	72.3	33.5	Jarque-Bera
0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	Probability
5363.6	19229.4	25654.9	27042.3	5854.3	29433.3	5700.7	Sum
179234	122066.	90965.	33708.	1290156.	439199.	403.6	Sum Sq. Dev.
648	648	648	648	648	648	648	Observations

ملاحظة: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات البحث وباستخدام برنامج الاحصائي (EViews12).

فضلا عن ذلك، فأن جميع المتغيرات الأخرى لها قيم دنيا إيجابية ماعدا متغير التضخم (X2)، لها قيمة سلبية، مما يشير إلى تقلبات أكبر في المتغير.

جدول (3): قائمة بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة

نوع المتغير	اسم المتغير الكامل	طريقة القياس	الرمز
المتغير التابع	متوسط دخل الفرد$ (بالقيمة اللوغاريتمية)	حول الى الصيغة اللوغارتمية	GDP-pc
المتغير المستقل	نسبة رصيد الديون الخارجية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة مئوية	X1
المتغير المستقل	معدل التضخم	نسبة مئوية	X2
المتغير المستقل	فاعلية الحكومة	رقم يتراوح مداه بين (0-5)	X3
المتغير المستقل	جودة التشريعات التنظيمية	رقم يتراوح مداه بين (0-5)	X4
المتغير المستقل	سيادة القانون	رقم يتراوح مداه بين (0-5)	X5
المتغير المستقل	السيطرة على الفساد	رقم يتراوح مداه بين (0-5)	X6
المتغير المستقل	حرية التعبير والمساءلة	رقم يتراوح مداه بين (0-5)	X7
المتغير المستقل	الاستقرار السياسي	رقم يتراوح مداه بين (0-5)	X8

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (1): 597-616
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.1.31

نوع المتغير	اسم المتغير الكامل	طريقة القياس	الرمز
المتغير المستقل	متوسط سنوات التعلم	عدد السنوات	X9
المتغير المستقل	نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مئوية	X10
المتغير المستقل	نسبة البطالة من القوة العاملة الكلية%	نسبة مئوية	X11

ملاحظة: تم استبعاد بعض المتغيرات التفسيرية من الدراسة بعد ان تم اختبارها في نماذج بانل (ARDL)عديدة، وحققت المتغيرات التي هي باللون الاصفر أفضل النتائج، وتم اعتمادها.

3-3. المرحلة الثانية: اختبار جذر الوحدة: عند التحليل يشير السكون إلى أن السلسلة تظل فيها المتوسط والتباين ثابتين بمرور الوقت، وتعتمد تبايناتها فقط على الفرق الزمني. فإذا كانت المتغيرات المستخدمة في أنموذج الانحدار غير ساكنة، فقد تكون النتائج التي يتم الحصول عليها مضللة (Gujarati, 2003,739). لذلك، قبل فحص العلاقات بين المتغيرات في نماذج البيانات اللوحية، يجب تقييم خصائص الثبات للسلسلة. وعليه تستخدم اختبارات الجذر الوحدوي عادةً لتحليل الثبات للبيانات اللوحة. لتشمل الاختبارات المستخدمة اختبارات Augmented Dickey–Fuller (ADF) وPhil و(PP) lips–Perron وLevin وLin و(LLC) Chu وIm وPesaran و Shin (IPS)، ولقد وقع الاختيار على اختبار (LLC) الاكثر مناسبة للبيانات اللوحية، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (4): اختبار ليفن لن- شو Levin, Lin & Chu السكون للمتغيرات المعتمدة

المتغيرات	الاحصائية	قيمتها الاحتمالية	ساكنة عند المستوى	الاحصائية	قيمتها الاحتمالية	ساكنة عند الفرق الاول
Y	.....	.....	no	-9.9207***	0.0000	I(1)
X1	-2.021	0.022**	I(0)	.....	.....	.....
X2	-9.323	0.00***	I(0)	.....	.....	.....
X3	-1.524	0.063*	I(0)	.....	.....	.....
X4	-1.682	0.046**	I(0)	.....	.....	.....
X5	-1.808	0.035**	I(0)	.....	.....	.....
X6	.....	.....	no	-18.0***	0.0000	I(1)
X7	-1.561	0.0592*	I(0)	.....	.....	.....
X8	-1.626	0.0519*	I(0)	.....	.....	.....
X9	-4.958	0.00***	I(0)	.....	.....	.....
X10	-1.559	0.059*	I(0)	.....	.....	.....
X11	-1.30254	0.0964	I(0)	.....	.....	.....

ملاحظة: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات البحث وباستخدام برنامج الاحصائي (EViews12)

أظهرت نتائج اختبار السكون لـ Levin–Lin–Chu أن المتغير التابعY ، والمتغيرX10 ساكنان عند الفرق الأول (1) *I*، في حين أن المتغيرات المستقلة الأخرى ساكنة عند المستوى I(0)، وبما أن نموذج Panel ARDL يسمح بوجود مزيج من المتغيرات المتكاملة من الدرجة الصفرية (ساكنة عند المستوىI(0) مع وجود السكون عند الفرق الأولI(0) فقط، بشرط عدم وجود متغيرات من الفرق أو الدرجة الثانية، فأن استخدام هذا النموذج يعد مناسبًا لتحليل العلاقة بين المتغيرات. لقد بلغ عدد البلدان (24) بلدا ناميا، وتنوعت العينة لتأخذ بالاعتبار جميع القارات والمناطق الجغرافية في العالم، وعلى مدى (27) عامًا لكل بلد. وعند الاخذ بالاعتبار البعد الزمني الذي كان أطول مقارنة بالوحدات المستعرضة (البلدان) أي إن (T >N). ونظرًا لأن المتغيرات ذات الصلة هي مزيج من عمليات I(0) وI(1)، عندئذ فأن الانسب في الاختيار هو استخدام نموذج؛ ARDL - (Autoregressive Distributed Lag). وتكمن ميزة وتفوق أنموذج ARDL اللوحي في قابليته للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المختارة من المستوى الأول I(0) بالكامل، أو من المستوى الفرق الأول I(1) بالكامل، أو متكاملة جزئيًا. قد تكون المتغيرات المستخدمة في النموذج غير ثابتة، ولكن لا ينبغي أن تكون I(2). وفي هذا السياق، يبرز نموذج ARDL اللوحي الذي اقترحه Pesaran وSmith وPesaran et al. كطريقة مناسبة لتقييم العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات. إذ يتمتع نهج ARDL للوحة بمزايا كبيرة مقارنة بطرق اللوحة الديناميكية الأخرى، مثل مقدري GMM. على وجه الخصوص المتغيرات عند مستويات منخفضة، مما يشير إلى عدم وجود علاقة مباشرة (Seker, 2025, 16).

المرحلة الثالثة: اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات اختبار (كاو وبيدروني) :يستخدم هذان الاختباران بشكل كبير للكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بيانات البانل، الفرضية الصفرية وهي؛Ho)) معناه هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وإن هناك نزعة نحو التوازن انطلاقا من الأمد القصير نحو الأمد الطويل، في حين إن الفرضية البديلة (H1): فهي تعني بأنه لا يوجد علاقة بين المتغيرات في الأمد الطويل لتحقيق التوازن.

جدول (5): اختبار التكاملية المشتركة الأول - باستخدام اختبار بيدروني

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: G_GDP X1 X2 X6 X8 X10 X11
Sample: 1996 2022
Included observations: 648
Cross-sections included: 24
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)
Weighted

	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.385	0.3499	-1.524622	0.9363
Panel rho-Statistic	-1.354	0.0878	-0.300918	0.3817
Panel PP-Statistic	-16.71	0	-14.0586	0
Panel ADF-Statistic	-14.62	0	-12.30526	0
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	0.983	0.8374		
Group PP-Statistic	-22.81	0		
Group ADF-Statistic	-15.37	0		

ملاحظة: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات البحث وباستخدام برنامج الاحصائي (EViews12)

وفقا للاختبارين الأول والثاني (بيدروني وكاو)، تأكد لنا وجود علاقة تكاملية توازنية مشتركة بين المتغيرات لأنموذج بيانات البانل. وتأكد لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يتيح لنا استخدام أنموذج Panel ARDL.

جدول (6): اختبار التكاملية المشتركة الثاني - باستخدام اختبار كاو

Kao Residual Cointegration Test		
Series: G_GDP X1 X2 X6 X8 X10 X11		
Sample: 1996 2022/ Included observations: 648		
Null Hypothesis: No cointegration		
Trend assumption: No deterministic trend		
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 6		
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel		
	t-Statistic	Prob.
ADF	-16.96329	0
Residual variance	19.97837	
HAC varianc	10.49514	

ملاحظة: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات البحث وباستخدام برنامج الاحصائي (EViews12).

والذي يعد الأنسب في تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل. لقد وجدنا من خلال اختبار بيدروني عدد الاحصائيات المعنوية (3 < 4) أو (5 < 6) عند احتسابنا الاحصائيات الموزونة أيضا لاختبار بيدروني. كما كشفت لنا احصائية كاو التي كانت (أقل من 0.5) أي أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يشير وبناء على الاختبارين السابقين إلى أننا سوف نرفض فرضية العدم التي تنص وتؤكد على عدم وجود علاقة تكاملية مشتركة طويلة الأمد، ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة تكاملية مشتركة بين المتغيرات في الأمد الطويل، أي إن المتغيرات الموجودة في الانحدار

تحقق التوازن في الأمد الطويل. لقد كشف لنا الاختبارين وجود العلاقات السببية بين المتغيرات، مما يمكن الاستفادة من ذلك في تقديم مقترحات لصانعي السياسات إلى تفسيرات في فهم الروابط السببية بين المتغيرات من أجل وضع سياسات فعالة، وامكانية الاستعانة بالنتائج القياسية في اتخاذ القرارات الأكثر ملائمة والاكثر فعالية، في الاقتصاد القومي، وتأثير أكبر ايجابيا على المجتمع.

المرحلة الرابعة: تقدير انموذج الاردل البانل وتحليل النتائج: إن جميع ما تم القيام به في المراحل الثلاثة السابقة يؤكد لنا بأن انموذج الاردل – بانل هو الأنسب في اعتماده في عملية القياس والتحليل الخاص بعينة الدراسة وهي البلدان النامية، ولهذا السبب سنقوم بإجراء الانحدار والتأكد فيما إذا كانت المراحل السابقة قد قادتنا إلى الانموذج الصحيح أم لا وكما يتبين بالآتي:

1. تكشف من الجدول أدناه، بأن رتبة الانموذج هو (2,2,2,2,2,2,2) وهي الرتبة الأفضل من بين أربعة نماذج احتمالية برتب مختلفة.
2. بلغ معامل التصحيح (-0.147) سالب الاشارة، وعند مستوى معنوية أقل من (5%)، مما يعني بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة في الانحدار، وتقود نحو التوازن من الأمد القصير إلى الأمد الطويل وبلغ سرعة تحقق التوازن تقريبا (1/0.14) ويساوي (6.8) عاما أي ستة أعوام وتسعة أشهر تقريبا.

جدول (7): نتائج انحدار Pooled Meen Group- ARDL

Dependent Variable: D(LN_PC)				
Method: ARDL				
Sample: 1998 2022/ Included observations: 600				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): X1 X2 X6 X8 X10 X11				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 4				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
Long Run Equation				
X1	-0.011977	0.002686	-4.4588	0
X2	-0.007029	0.001887	-3.724195	0.0002
X6	0.06884	0.015127	4.550846	0
X8	0.057197	0.006768	8.451615	0
X10	0.037678	0.004696	8.023605	0
X11	-0.04903	0.012715	-3.855963	0.0001
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0. 14705	0.07104	-2.069901	0.0394

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.1.31

D(LN_PC(-1))	0.043129	0.095673	0.450801	0.6525
D(X1)	-0.000865	0.000662	-1.306106	0.1926
D(X1(-1))	0.000137	0.00055	0.248075	0.8043
D(X2)	0.000977	0.000894	1.092417	0.2756
D(X2(-1))	0.000848	0.000754	1.124933	0.2616
D(X6)	0.000444	0.001066	0.416279	0.6775
D(X6(-1))	-0.000247	0.001112	-0.221661	0.8247
D(X8)	5.94E-06	0.000654	0.009077	0.9928
D(X8(-1))	0.000277	0.000653	0.423893	0.672
D(X10)	0.003666	0.001257	2.917876	0.0038
D(X10(-1))	-0.000507	0.000855	-0.593155	0.5536
D(X11)	-0.018147	0.00493	-3.681305	0.0003
D(X11(-1))	-7.38E-05	0.003405	-0.021668	0.9827
C	0.099017	0.02514	3.938624	0.0001
Root MSE	0.02106	Mean dependent var		0.049166
S.D. dependent var	0.049073	S.E. of regression		0.031925
Akaike info criterion	-3.771523	Sum squared resid		0.287408
Schwarz criterion	-1.244604	Log likelihood		1587.974
Hannan-Quinn criter.	-2.791256			

ملاحظة: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات البحث وباستخدام برنامج الاحصائي (EViews12)

3. وُجد بأن قيمة الرصيد التراكمي للدين الخارجي % من الناتج القومي الاجمالي(X1) ذو علاقة عكسية التأثير عند مستوى ثقة عالي أقل من 1%، وهو يشير إلى أنه كلما تراكمت الديون الخارجية سنوياً بنقطة واحدة فسوف تخفض من النمو الاقتصادي بمقدار (-0.0119) من النقطة، وسيكون من الصعب تسديدها وخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية.
4. كما تبين من خلال الجدول السابق تأثير التضخم (X2)، ذو علاقة عكسية معنوية عند أقل من (1%)، فإذا ازداد التضخم بنقطة واحدة، فأنه سيتسبب بانخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-0.007) من النقطة، وعلى الرغم من صغر المعامل المقدر هنا، إلا أنه لا بد من الأخذ بالاعتبار هذا التأثير الذي قد يتعاضم في المستقبل لأن التأثير هنا مثبط للنمو وليس محفز رغم صغر المعامل.
5. كما اتضح لنا بأن المتغير الحكومي المدروس (السيطرة على الفساد- X6) يتصف بأنه وهو أحد متغيري الجودة الحكومية قد جاء ذو تأثير طردي ومعنوي عند أقل من 1%، وهو مهم جدا في اثبات كفاءة استخدام الموارد المالية والمادية وثروة البلدان النامية بشكل مقبول، إذ إن تحسن في السيطرة على الفساد بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى تحسن في النمو الاقتصادي بمقدار (+0.06884).

6. كما كشف لنا نتائج القياس بأن متغير الاستقرار السياسي (X8)، وهو أحد المتغيرات الحوكمة والجودة الحكومية والذي يعد ضروريا للمجتمعات، بأن تحسن الاستقرار السياسي بمقدار نقطة واحدة سيأتي بنتائج ايجابية في تحقيق نمو اقتصادي بمقدار (0.071+) من النقطة.
7. كما تبين لنا بأن نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي لها تأثير طردي واضح في النمو الاقتصادي وهي من متغيرات السيطرة أو التحكمية في النمو ذج، إذ إن زيادة انسبة الصادرات بمقدار نقطة واحدة، ستؤدي إلى تحسن في النمو الاقتصادي بمقدار (0.038 +) من النقطة.
8. أما متغير معدل البطالة من القوى العاملة النشطة من السكان +15 سنة (0.04903-)، فقد اتضح بان تأثيره عكسي في النمو الاقتصادي، وإن زيادة معدل البطالة بنقطة واحدة ستؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بـ (0.04903-) من النقطة.

المرحلة الخامسة: اختبارات قوة الانموذج في تفسير النتائج

أ. **اختبار مشكلة الارتباط المتعدد:** يتضح من الجدول أدناه بأن معاملات مصفوفة الارتباط الجزئية (بيرسون) صغيرة وهي تشير إلى أنه لا وجود للارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، في حين أكد اختبار الارتباط المتعدد (VIF) أيضا عدم وجود لمشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

جدول (8): مصفوفة الارتباط الجزئية واختبار معامل تباين التضخم (الارتباط المتعدد)

	G_GDP	X1	X2	X6	X8	X10	X11	VIF
G_GDP	1							
X1	-0.151	1						1.4
X2	-0.159	0.055	1					1.02
X6	-0.011	0.338	0.011	1				1.25
X8	-0.022	0.256	0.048	0.227	1			1.27
X10	0.002	0.408	0.118	0.229	0.321	1		1.32
X11	-0.095	0.330	0.068	0.311	-0.119	0.208	1.000	1.3

ملاحظة: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات البحث وباستخدام برنامج الاحصائي (EViews12).

كما تبين لنا بأنه لا توجد مشكلة الارتباط المتسلسل، ومن الجدير بالذكر بأنه تم الاستعانة باختبار ديربن واتسن من البواقي للكشف عن هذه المشكلة وكما يأتي:

جدول (9): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Dependent Variable: RESINEW
Method: Panel Least Squares
Sample (adjusted): 1999 2022
Periods included: 24
Cross-sections included: 24
Total panel (balanced) observations: 576

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.1.31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000542	0.000857	0.632392	0.5274
RESINEW(-1)	-0.024379	0.038978	-0.625452	0.5319
Root MSE	0.020534	R-squared		0.000681
Mean dependent var	0.000553	Adjusted R-squared		-0.00106
S.D. dependent var	0.020559	S.E. of regression		0.02057
Akaike info criterion	-4.926536	Sum squared resid		0.242865
Schwarz criterion	-4.91141	Log likelihood		1420.842
Hannan-Quinn criter.	-4.920637	F-statistic		0.39119
Durbin-Watson stat	2.068434	Prob(F-statistic)		0.531923

ملاحظة: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات البحث وباستخدام برنامج الاحصائي (EViews12).

واتضح لنا بأن قيمة إحصائية ديربن واتسن تساوي (2.07) تقريبا وهو يعني خلو الانموذج من مشكلة الارتباط المتسلسل أو الارتباط الذاتي، مع العلم أن البواقي تم تقديرها من خلال ARDL (2، 2، 2، 2، 2، 2، 2).

ولكن عندما قمنا باختبار (التجانس) فقد اتضح لنا ومن خلال الجدول أدناه بأن هناك مشكلة عدم التجانس في البيانات وكالآتي:

جدول (10): اختبار عدم التجانس

Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test			
Specification: RESIDNEW C RESIDNEW(-1)			
Null hypothesis: Residuals are homoskedastic			
	Value	**df**	**Probability**
Likelihood ratio	130.3752	24	0
LR test summary:			
	Value	df	
Restricted LogL	349.5555	622	
Unrestricted LogL	414.7431	622	

ملاحظة: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات البحث وباستخدام برنامج الاحصائي (EViews12)

أكدت نتائج الاختبار بأن الانموذج يعاني من مشكلة عدم التجانس، ورغم ذلك فأن تقديرات المربعات الصغرى العادية (OLS) تبقى غير متحيّزة لكنها تفقد خاصية الكفاءة وأقل تباين ممكن (Gujarati, 2007, 375).

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات: لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن أن نلخصها بالآتي:

1. إن انموذج اردل-بانل هو الأكثر ملائمة في دراسة تأثير الجودة الحكومية في النمو الاقتصادي للبلدان النامية في العالم.
2. إن جميع المتغيرات كانت علاقاتها في النمو الاقتصادي مطابقة من حيث الدراسات السابقة ومنطقية وفقا للنظرية الاقتصادية في اتجاه التأثير.
3. تبين بأن أكثر المتغيرات تأثيرا في النمو الاقتصادي من حيث حجم المعامل والمعنوية هما (السيطرة على الفساد، والاستقرار السياسي)، مما يؤكد بأن الجودة الحكومية مهمة جدا في النمو الاقتصادي للبلدان النامية، وضرورة العناية والاستفادة من متغيرات الحوكمة أو الجودة المؤسسية، وبهذا نكون قد أكدنا فرضية الدراسة.
4. تبين بأن ـاثير متغيرات مستقلة مثل (الرصيد التراكمي للدين الخارجي) له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، وعليه يتوجب على متخذي القرار في البلدان النامية تجنب ارتفاع الدين الخارجي لعدم قدرتهم على السداد وسيزداد الرصيد التراكمي مما يؤثر على قدرة البلد في النمو في المستقبل.
5. كما كشفت لنا المعاملات بان التضخم رغم صغر قيمته (أقل من 5%) إلا أن تأثيره عكسي في النمو الاقتصادي، وهذا يهني وجود بزادر حقيقية لضغوطات تضخمية تعاني منها البلدان النامية (لعينة الدراسة).
6. لقد تبين بان متغير الصادرات مهم وذو علاقة ايجابية في النمو الاقتصادي، وإنه مهم جدا في تدعيمه، وهو يمثل المصدر الوحيد للعملات الصعبة في الكثير من البلدان النامية، والذي سيحافظ على استقرار العملة المحلية وسعر الصرف الحقيقي، ولهذا السبب تم عده أيضا كمتغير مستقل (حاكمي) أو سنيناه متغير السيطرة.
7. كما تكشف لنا ورغم أن هناك مستوى مقبول للكفاءة الحكومية في استخدام الموارد وخلق أجواء مستقرة سياسي داخل البلد النامي، ومستوى مقبول من استقرار معدل البطالة عند مستوى أقل من 5% من السكان النشطين اقتصاديا، وعلى مدى 27 عاما من الحكومات المتعاقبة او الحكومات التي استمرت في حكم البلد النامي (عينة الدراسة)، إلا أن هذا المتغير يجب دائما أخذه في الاعتبار.

ثانياً. المقترحات:

1. تعد الجودة الحكومية مهمة جدا في التأثير إذ إن علاقتها ايجابية في النمو الاقتصادي، لأن الحكومات الرشيدة والكفوءة قادرة بالنهوض وتحسين النمو الاقتصادي بنفس الامكانات الاقتصادية السابقة، وكفاءة الحكومات تعني كفاءة في استخدام الموارد بصورة أفضل.
2. على متخذي القرار ايلاء الأهمية بتحسين متغيرات الحوكمة او المتغيرات الحكومية، لأنها تساهم في تحقيق نمو مستمر ومستقر عبر الأمد القصير والمتوسط والطويل.
3. إن معامل التكامل المشترك (تصحيح الخطأ) على الرغم من وجوده إلا أنه صغير الحجم في تحقيق التوازن، مما أثر في سرعة الاستقرار ليبلغ أمده 6.8 سنة تقريبا، وهو يكشف وجود قدرة كبيرة على التحسن في متغيرات الحوكمة جميعا وليس متغيرين فقط وكما تم تثبيتهم في الاستنتاجات.
4. ضرورة تجنب متخذي القرار سعيهم في الحصول على الديون الخارجية لسهولة استحصالها، لأن هذه الحكومات ستجد صعوبة في التسديد، مما يضيف ثقلا جديدا على الاقتصاد القومي لتلك البلدان (عينة الدراسة).

5. الابقاء على معدل بطالة ثابت تقريبا، وأقل من 5%، يعد انجاز كبير طوال 27 سنة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. ألسيفو، وليد اسماعيل، "الاقتصاد القياسي التحليلي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص ص 1-562.
2. بخيت، حسين علي وفتح الله، سحر، (2002)، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، دار الكتب والوثائق ببغداد، جمهورية العراق، ص ص 1-373.
3. ألكرخي، مجيد، (2017)، " مؤشرات الحكم الرشيد، ط1، دار المناهج، الاردن، ص ص 1-316.
4. ابو النصر، مدحت محمد، (2017)، " مؤشرات الحكم الرشيد: فن ادارة المؤسسات عالية الجودة"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص ص 20-30.
5. برنامج الامم المتحدة الانمائي، (2002)، " تقرير التنمية البشرية 2002، التنمية الانسانية: التعريف والمفاهيم والسياق الاوسع"، الامم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، ص ص 1-288.
6. برنامج الامم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، (2008)، " تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للاجيال القادمة"، المكتب الاقليمي للدول العربية، المملكة الاردنية الهاشمية، ص ص1-174.
7. جالوس، آمال اسماعيل، (2023)، " أثر الحوكمة والاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الاسكوا خلال الفترة (1995-2021)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 46، العدد 3، ص ص 1-21.
8. حاجي، وهيبة وشيحاوي، وهيبة، (2021)، " دور الحوكة الرشيدة في تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعة، دراسة ميدانية بجامعة تمنراست– قسم العلوم الاجتماعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة 8 ماي 1945– قاملة، ص ص 1-158.
9. حياوي، كلثوم عبد القادر، (2023)، "أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي للعراق للمدة (2002-2020)"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد 11، العدد 1، ص ص 91-105.
10. الزبيدي، محمد نعمة، (2018)، " العلاقة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2015)، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (14)، العدد (41)، ص ص 241-268.
11. الطيب، فاطمة منصور والطيب، نعيمة منصور، (2021)، " الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل"، المؤتمر العلمي السنوي للإصلاح الوطني في ليبيا، ص ص 74-91.
12. عبد الوهاب، اكرام عبد العزيز، (2019)، "أثر الحوكمة في تنويع الاقتصاد العراقي"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 12، ص ص ص 328-333.
13. فهمي، هايدي علي وهاشم، هبة يوسف، (2024)، " الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية: الفرص والتحديات (دراسة حالة للتجربة المصرية خالل الفترة 2002-2022)"، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، مجلد: 3، العدد: 2024، ص 12-41.

14. فوزي، ابراهيم نور الدين، (2015)، " الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة محمد خضيرة بسكرة، مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 1-171.
15. القهواجي، نزار صديق، (2019)، "مستوى الحوكمة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية للعراق ودول الجوار للمدة (1996-2017)"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 26، ص ص 124-138.
16. محمود، نايف محمد، (2012)، "أثر الحوكمة في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة في الاقتصاد العراقي الدول المجاورة"، مجلة دراسات اقليمية، 2012، المجلد 9، العدد 26، ص ص 120-145
17. محيميد، كفاح عباس، (2021)، " تفعيل استراتيجية التنمية المحلية في إطار الحوكمة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 17، العدد الاول، ص ص 240-260.
18. الويسي، صبا نعمان رشيد وقاسم، زهراء فاضل، (2024)، " دور آليات الحوكمة في توازن علاقات العمل وفق قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 1، ص ص 960-993.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Salamova, A, (2021), " Basic theories of modern institutionalism", SHS Web of Conferences 94, 03001, (2021), "State. Politics. Society" 2021, pp1-5. https://doi.org/10.1051/shsconf/20219403001
2. Feldman, M., Kemeny, T., (2014)," Economic Development: A Definition and Model for Investment", University of North Carolina, Working Papers, pp1-26.
3. Jarju, Ismaila; Nyarko, Edward; Adams, Kormay; Haffner, Ozolina; Odeniran, Olukayode S. (2016): Relationship between external debt and economic growth in the West African Monetary Zone: A panel data analysis, WAMI Occasional Paper Series, No. 12, West African Monetary Institute (WAMI), Accra (1-52).
4. Barro, R. J, (2013), " Inflation and Economic Growth", ANNALS OF ECONOMICS AND FINANCE journal, 14(1), pp 85–109.
5. Şeker, K., (2025), “Determinants of foreign portfolio investment’s: a panel ARDL model application to BRICS countries and Türkiye”, Future Business Journal, (2025) 11:180.
6. 7.Gujarati, D. (2003), “Basic econometrics”, 4th edition, McGraw Hill, New York.